تعزيز هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات: تحليل الثغرات

الملخص التنفيذي

١- السياق: لماذا نحتاج إلى هيئة تفاعل محسّنة بين العلوم والسياسات؟

يُواجه العالم باطّراد تحديات بيئية تتفاقم بفعل غياب التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة حول العالم. وفي سياقٍ سياسي عالمي لا يحظى فيه الدليل العلمي بالفهم أو التطبيق لدى صنّاع السياسة في كثير من الأحيان، فقد ظهر انفصالٌ متنامٍ لا يُنحّي فُرص التعاون جانباً وحسب، بل ويستبعدها أيضاً.

تقفُ العلوم والسياسات اليوم عند مفترق طُرق. فهيئة التفاعل في حاجةٍ إلى تأطير بواسطة هيكلٍ من الحوكمة يتسم بالفعالية والكفاءة لتحسين التفاعل بينهُما بصورةٍ أفضل. ويمكن تيسير العمل عند نقاط التقاطع بواسطة المعرفة التشغيلية للجهات الفاعلة غير الرسمية.

إنّ من شأن هيئة تفاعل حيوية بين العلوم والسياسات أن تكون أداة أساسية في دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة المبنيّة على حُسن الاطلاع بينما تُشرك فيها الجهات الفاعلة المناسبة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

١-١ تفويض التقرير ونطاقه

لطالما أدركت الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحاجة إلى هيئة تفاعل أقوى بين السياسات والعلوم وقد دفعت نحو وضع إرشادات إضافية من خلال اتخاذ القرارات والمقرّرات التالية:

قرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢/٢٧:

«يُقرر أن يعمل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز هيئة تفاعل أقوى بين السياسات والعلوم بمراجعة حالة البيئة...» و «يطلب إلى المدير التنفيذي تحديد الثغرات الحرجة ورفع تقرير، مع توصيات، إلى الهيئة الإدارية» (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٤أ ص ١٧).

جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١ القرار ١ /٤:

«تُكرر تأكيدها الطلب إلى المدير التنفيذي برفع تقرير عن تحليل الثغرات في البيانات البيئية والمعلومات والتقييمات إلى جانب التوصيات حول أدوات السياسة العامة من أجل هيئة تفاعل مُعزّزة بين العلوم والسياسات إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في جلستها الثانية» (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٤ب).

في هذا السياق، يهدف هذا التقرير إلى تحديد طرق جديدة لتحسين هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، من خلال:

- تقديم ملخّص بخصائص هيئة التفاعل الفعالة بين العلوم والسياسات.
- تحديد الثغرات الموجودة عملياً في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.
- توفير خطوات عملية يمكن للدول الأعضاء والمنظمات الدولية اتخاذها لسد تلك الثغرات.

٢- كيف تبدو الهيئة الفعّالة والخالية من الثغرات للتفاعل بين العلوم والسياسات؟

يشهد نشاط التفاعل بين العلوم والسياسات تطوراً لمهيئة التحديات بطريقةٍ تحقق أثراً وتساند إنجاز البُعد البيئي لأهداف التنمية المُستدامة. ويسمح تحديد العناصر الأساسية في هيئة التفاعل الفعّالة بين العلوم والسياسات بتحديد الثغرات الداخلية التي تقف بمثابة حواجز أمام هذا التفاعل، وهذا ما يؤثّر بدوره في القرارات. وهناك ثلاثة عناصر أساسية في هيئة التفاعل الفعّالة بين العلوم والسياسات:

١) الروابط في السلسلة: الأفراد المتحفّزون والمتمكّنون، الذين باستطاعتهم استخدام الأدلّة والخبرات وتبادلها للتأثير في نتائج القرارات.
٢) الدليل الصحيح: توفّر البيانات والخبرات المناسبة.
٣) التبادل المُثمِر: تبادل هذا الدليل بين الأفراد في مسارات التفاعل.

٢-١ التحديات الأساسية التي تُواجه هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وتطوّرها

أقرّ المُشاركون في منتدى الدول الأعضاء المَعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٦ بالآثار التي يخلّفها أحد التحديات الجديدة التي تُواجه نشاط التفاعل بين العلوم والسياسات. فقد استنتجوا أنّ: «لأهداف التنمية المُستدامة تأثيرٌ مُخِلٌّ بالاستقرار. فهي تنطوي على تحوّل جذري عن سير الأعمال المعتاد.... وعلى الأرجح أن تتطلب طرقاً جديداً في مقاربة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات» (E/HLPF/٢٠١٦/٦ ص ١٥)

في المجال البيئي، أدّت ثلاثة تحديات إلى إحداث تطوّر في أنشطة التفاعل بين العلوم والسياسات:

١. تحقيق أهداف التنمية المُستدامة يتطلّب تحقيق خطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠ التعاون بين مجموعةٍ كبيرة من صنّاع القرار ذوي الأولويات الرئيسية المتباينة والعلماء من تخصصات واسعة النطاق، ودرجةً كبيرةً من فهم التفاعلات بين تحقيق الأهداف المتوازية. وتماشياً مع الدعوة إلى «عدم تخلّف أحد عن الركب» فمن المهم تعميم مراعاة المنظور الجنساني واعتمادها في جميع أنشطة التفاعل بين العلوم والسياسات، إذ أنَّ الإخفاق في ذلك قد يدفع إلى اتخاذ سياسات تعمل على مفاقمة العواقب القائمة غير المرغوبة التي تزيد عدم المساواة حدّةً (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٦أ).
٢. ٢) دعم تنفيذ السياسات على المستويين الإقليمي والقُطري للتعامل مع التدهور البيئي المتواصل، على الرغم من حُسن تطوير الحوكمة البيئية العالمية، فإنَّ نشاط التفاعل بين العلوم والسياسات آخذ بالاتجاه بشكل أكبر نحو دعم تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية في البلدان والأقاليم.

٣) الانخراط في سياق علمي 'ما بعد الطبيعي' لقد تغيّر السياق السياسي للعمل بين العلوم والسياسات: فقد باتت القرارات ملحّة، والالتباس مرتفعاً، وأضحت الإرادة السياسية سريعة التقلّب.

وتهدف أنشطة التفاعل بني العلوم والسياسات إلى ما هو أكثر من تجميع البحوث العلمية. فهي مصمَّمة للتأثير في السياسة حيثما لم يؤثر التوافر المتاح للدليل وحده على النتائج. وقد وضعت هذه التحديات الثلاثة أعلاه عائقين إضافيين أمام أنشطة التفاعل بين العلوم والسياسات السارية في هذه المهمة:

١. العمل مع وجهات نظر متباينة تنأى النتائج المحسّنة من انخراط صنّاع السياسات الذين يحملون وجهات نظر متباينة بدرجة كبيرة حول أهمية البيئة، ولكنّ قراراتهم تؤثر في النتائج البيئية، وعلى سبيل المثال، المسؤولون في وزارات الاقتصاد والطاقة.
٢. التعامل مع التعقيد يتطلّب تحقيق أهداف التنمية المُستدامة نصيحةً علميةً حول التفاعلات المعقدة بين إنجاز الأهداف: الحيوية، وغير الخطية، وغير المتيقّنة. كما أنّ إجراءات السياسات معقدة أيضاً - إذ تُنتج تفاعلات الأطراف المختلفة نتائج غير متيقّنة.

إنّ هذه العوائق الإضافية لا تتناسب بسهولة مع سلسلة البيانات والمعلومات والمعرفة والفعل، إذ تتطلب أن تشمل الإجراءات التي يمكن التنبؤ بها الجهاتَ الفاعلة المناسبة المصممة لتحقيق تأثير.

٢-٢ تغييرات في ممارسة نشاط التفاعل بين العلوم والسياسات

تُمثّل استجابة المنظمات المَعنيّة بالعلوم والسياسات تجاه هذه التحديات الجديدة تطوّراً في أنشطتها، بما في ذلك الابتعاد عن تسليط الضوء على طبيعة المشاكل والتوجه نحو توفير الحلول وتقييم آثارها، وعلى سبيل المثال، من خلال بناء السيناريو المحسّن. وتتضح الاتجاهات من خلال التعديلات في الممارسات التي تنتهجها بعض التقييمات العلمية الرئيسية: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)؛ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، وإجراءات تقييم توقعات البيئة العالمية (GEO) الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والفريق الدولي المعني بالموارد (IRP) - كما يظهر في الجدول أدناه.

وقد أفضت هذه التغيّرات إلى ظهور الاهتمام القوي لدى الدول الأعضاء في جمعية الأمم المتحدة للبيئة بفهم نطاق التغيرات الكامل في نشاط التفاعل بين العلوم والسياسات واللازم لتحسين النتائج البيئية بشكلٍ أكثر فعاليّة، وذلك في ضوء هذه التحديات، وحيث توجد الثغرات في الممارسات الجارية.

وينشط طيف واسع من المؤسسات في التفاعل بين العلوم والسياسات، ويتمتّع بالقدرة على تقليل الثغرات الماثلة في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال مبادرات عدّة. وتشمل: التقييمات البيئية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئات التفاعلية المتصلة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ومبادرات التبادل وبناء القدرات مثل منبر العلوم والسياسات والأعمال، والمبادرات الوطنية والإقليمية مثل أكاديميات العلوم الوطنية.

التطوّر	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ	المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	توقعات البيئة العالمية	الفريق الدولي المعني بالموارد
١- من تحديد المشاكل إلى استدراج الحلول	تندرج الخطوط الرئيسية المتفق عليها للتقييم التالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، وهو التقرير التقييمي السادس (AR٦)، ضمن مفهوم الهيئة الثاني 'IPCC ٢٠٠' - وهو «تقييم الحلول التي تحسّن حياة الناس» (مركز المناخ ٢٠١٧).	يُعدّ دعم السياسات من خلال توفير 'أدوات ذات صلة بالسياسات' وتحفيز استخدامها أحد تفويضات العمل الذي ينهض به المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	استند المنطق في توقعات وسيناريوهات التقييم السادس لتوقعات البيئة العالمية (GEO-٦) إلى 'كيفية العمل' عوضاً عن 'ماذا لو'.	يهدف الفريق الدولي المعني بالموارد إلى التصدي للتدهور البيئي من خلال استيعاب التقنيات الكفؤة من حيث الموارد.
٢- التعامل مع جماهير أوسع ووجهات نظر متباينة	يُطوّر التقرير التقييمي الخامس (AR٥) للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ مسارات اجتماعية واقتصادية مشتركة.	يُنمّي المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المُدخلات من معارف السكان الأصليين والمحليين ويستعين بمجلس استشاري متعدد الاختصاصات.	يسترشد التقييم السادس لتوقعات البيئة العالمية (GEO-٦) بفريق استشاري دولي حكومي ومن أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى لجنة استشارية علمية.	يتضمّن تقرير الفريق الدولي المعني بالموارد تقييمات اقتصادية حول كفاءة الموارد.
٣- زيادة التبادل الفعّال للدليل	تدخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في شراكةٍ مع مؤسسة المناخ الأوروبية (ECF) لاكتساب خبرة استراتيجية في الاتصالات.	ينخرط المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في شراكةٍ مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة-المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة (UNEP-WCMC)، ومع شركاء آخرين ذوي صلة لاكتساب الخبرة من تلك الأطراف في التفاعل مع إجراءات السياسات الوطنية والإقليمية.	يُشكّل التقييم السادس لتوقعات البيئة العالمية (GEO-٦) إجراءات تشاركية تُفضي إلى نتائج مفصّلة وفقاً للمسائل المحلية والمواضيعية.	يدخل الفريق الدولي المعني بالموارد في شراكةٍ مع مؤسسة SYSTEMIQ لاكتساب الخبرة الخارجية في الانخراط مع السياسات وجهات الأعمال صاحبة المصلحة.

٣- الثغرات المتبقية في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات

يتأتّى تعريف الثغرات المتبقية في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات من فهم التحديات والحلول المحددة بما يتعلّق بتبديل أي مشكلة أو نتيجة بيئية. ويعتمد ذلك على:

١. الأطراف التي تحتاج إلى دليل من أجل التوصل إلى نتيجةٍ لسياسةٍ متغيّرة، وما هي وجهات النظر الحالية؛
٢. ما هي احتياجاتها من الأدّلة؛
٣. ما هي المسارات والجهات الوسيطة والمحتوى والعمليات أو الشكل الأفضل بالنسبة إليهم لاتخاذ الدليل واستخدامه؟

المساواة بين الجنسين في أنشطة العلوم والسياسات

توجد حاجة مُلحّة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في أنشطة العلوم والسياسات بفعاليّة من أجل تقليل الثغرات القائمة بين الجنسين. وقد أبدت حكومات مختلفة التزامها بدعم المساواة بين الجنسين ويجب متابعة هذه الالتزامات وتنفيذها. وتوفّر 'الإجراءات التحوّلية' التالية، التي وضعها المجلس الاستشاري المعني بقضايا الجنسين في لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، اقتراحات مفيدة للتعامل مع الثغرات بين الجنسين في العلوم والتكنولوجيا (شيبنغر ٢٠١٠، ص ٥-٦):

١. ترسيخ المساواة بين الجنسين في تعليم العلوم والتكنولوجيا
٢. إزالة العوائق أمام النساء في المهن العلمية والتقنية
٣. توجيه العلوم بما يستجيب للبُعد الجنساني
٤. زيادة وعي إجراءات صنع القرار المعني بالعلوم والتكنولوجيا بالجانب الجنساني
٥. الترابط بشكل أفضل مع النُظم المعرفية المحلية
٦. التعامل مع المسائل الأخلاقية المتصلة بنوع الجنس في العلوم والتكنولوجيا
٧. تحسين جمع البيانات الجنسانية غير المصنّفة من أجل صنّاع السياسة
٨. إتاحة الفرصة المتساوية للالتحاق بتخصصات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات ذات النطاق الأوسع والنُظم الابتكارية والتقدّم فيها (شيبنغر ٢٠١٠ ص ٥-٦).

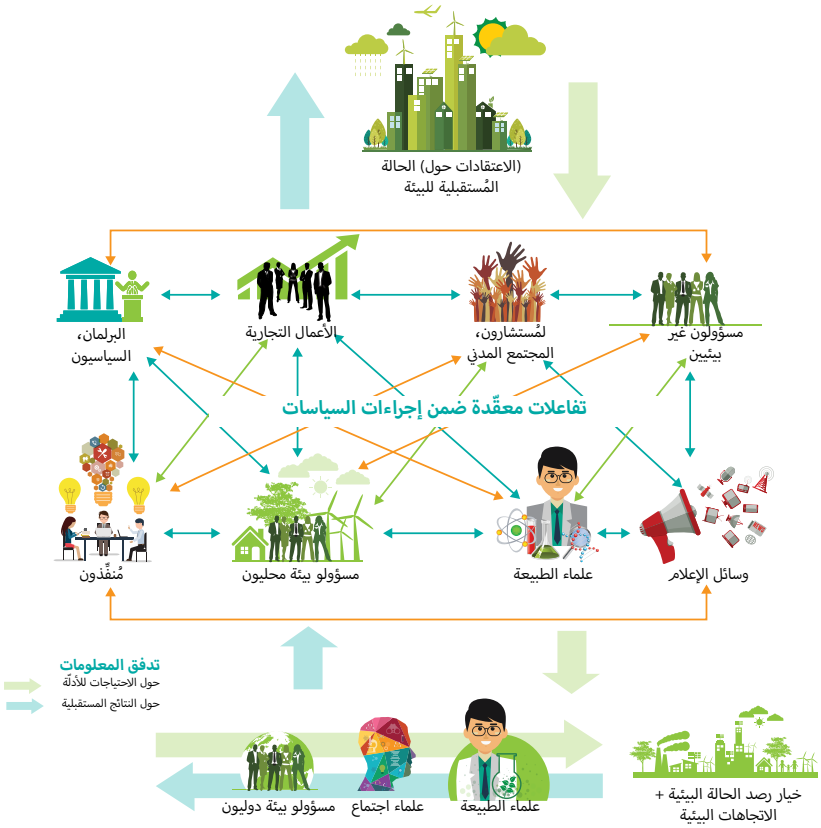

إنّ الإجابات عن هذه الأسئلة لا تكون واضحةً على الدوام. فعلى سبيل المثال، تُظهر البحوث التقييمية لأنشطة العلوم والسياسات أنّ التبادل الشخصي مع صنّاع القرار ذوي الصلة الأكبر هو الطريق الأكثر تكراراً في تحقيق استخدام الدليل. ويرد في التقرير تفسيرٌ للأسباب وراء ذلك.

ويشير الشكل أدناه إلى التفكير الجاري حالياً في تدفق المعلومات والأدلة بأسلوب منمّط بين المُشاركين في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، للمساعدة في النظر في الثغرات والحلول.

واستناداً إلى هذا الفهم، يمكن معرفة الثغرات في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، وتحديد أولوياتها والتعامل معها. وهناك منظمات كثيرة أكملت المراجعات لاكتساب هذا الفهم أو أنّها في صدد إجرائها: وعلى سبيل المثال، يبدأ المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بعملية مراجعة داخلية، ويُناقش الفريق الدولي المعني بالموارد استراتيجية جديدة لزيادة الأثر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

يمكن أن توجد الثغرات في ثلاثة جوانب:

١) ثغرات في سلسلة الأشخاص المتحفّزين والمُتمكّنين الذين يعملون على تبادل الدليل بين العلماء وصنّاع القرار النهائي؛ ٢) ثغرات في الدليل المتاح؛ ٣) ثغرات في النقل الفعّال للدليل بين الأشخاص في هذه السلسلة.

٤. أربع طُرقٍ ممكنة للتعامل مع هذه الثغرات

إنّ كثيراً من الثغرات مستمرٌ ومتكرر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٤)، ممّا يوحي أن الممارسات القائمة في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات صعبة التغيير. وتوجد حاجة إلى اتخاذ خطوات لتغيير الممارسات القائمة من أجل سد الثغرات، من خلال تغيير حوكمة المنظمات المُشاركة في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.

تعرضُ الفئات الخمس أدناه عشرُ خطوات قد تشكّل دليلاً إرشادياً مفيداً في العمل:

الخطوة ١: السعي إلى بناء فهمكم الخاص للثغرات والقدرات.

- محاولة فهم الروابط في السلاسل التي يمكن من خلالها للدليل أن يؤثر في النتائج البيئية المُختارة، وتحديد أي الإجراءات المتخذة في السياسات ذات أهمية، ومَن هي الجهات الفاعلة الرئيسية في إجراءات السياسات تلك، وما هي وجهات النظر الحالية وما هي احتياجاتها الدليلية. وضع تصوّر أكثر تحديداً لمسارات التأثير - أو 'نظرية التغيير' لكل تدخّل.
- معرفة المعلومات التي تنقصها مسارات تأثيركم، ومن أي طرف، وكيف يمكنكم أن تجدوها. التعلّم من خلال المعلومات المستقاة حول أنشطتكم الخاصة - بتحسين استخدامكم لتقييم الأثر، ومن الدروس والأمثلة المُستفادة من المنظمات الأخرى.
- تحديد أولوية أنشطتكم بناءً على جوانب الفهم هذه. تكريس الموارد للعمل، من أجل بناء قدراتكم على التعامل مع التحديات الجديدة - ومثلاً في المهارات والخبرات الخارجية والشبكات أو عمليات القرارات الجديدة. بناء شراكات جديدة لتقوية قدراتكم.

الخطوة ٢: بناء شراكات لتنمية قدرتكم على التصرّف.

- إيجاد السبيل للاطلاع على خبرات تكميلية معيّنة وشبكات قطاعية وجغرافية، والتوصّل إلى صنّاع القرار ذوي الأهمية من خلال تشكيل شراكات مع المنظمات الخارجية ذات الاهتمام المشترك في نتائج السياسات المحسّنة.
- استخدام أنشطة الشراكات الجارية في الحثّ على تعلّم وجهات نظر جديدة ومهارات العمليات بين المسؤولين في منظمتكم والمُشاركين من الجهات الأكاديمية والحكومية.

الخطوتان ٣ و٤: سدّ الثغرات في الدليل المتاح

- ٣- تحفيز استثمار أكبر في رصد الوضع البيئي ورفع التقارير به، وخصوصاً في المناطق التي تتصل بوضوح بجوانب العافية - مثل نوعية الهواء. تمويل الرصد البيئي على المدى الطويل بما يتيح توفير بيانات حول الاتجاهات التي يمكن لصنّاع القرار الاطلاع عليها بحُرّيةٍ عبر الإنترنت.
- ٤- بناء القدرات الإحصائية، على المستويين الوطني والعالمي، لتقديم إحصاءات يُعوَّل عليها وتصدر في وقتها المناسب بحيث يمكنها تحفيز النقاشات حول السياسات وتنويرها. تشجيع عملية توحيد معايير المنهجيات للسماح بقابلية المقارنة بين البلدان.

الخطوات ٥ و٦ و٧: بناء قدرات المشاركين الآخرين (أو الروابط في السلسلة حتى النتائج)

- ٥- زيادة المكافآت المهنية للأفراد الذين يُشاركون علمياً في الانخراط في أنشطة العلوم والسياسات، من خلال إجراء تغييرات على معايير التمويل الوطنية. بناء القدرات للانخراط في عمليات العلوم والسياسات العابرة للاختصاصات ولجهات متعددة صاحبة مصلحة، ومثلاً من خلال التعيينات والتدريب على المهارات.
- ٦- التشجيع على إجراء تغييرات في ثقافات صنع السياسات وعملياتها في البلدان والمناطق التي تتحوّل نحو اتخاذ السياسات القائمة على الدليل، ولتقديم حوافز أكثر إلى الأفراد بغرض تطبيق الدليل في السياسات.
- ٧- تصميم العمليات التشارُكية في واجهات التفاعل بين العلوم والسياسات بطرُق تعمل على زيادة فُرص التعلّم لدى جميع المُشاركين بما يتعلق بإنجاز نشاط أكثر فاعلية في العلوم والسياسات.

الخطوات ٨، و٩، و١٠: ابتكار ممارسات لتبادل الدليل بفعاليّة

- ٨- التحوّل عن 'النشر' و'التوعية' إلى تعزيز التبادل والتعلّم المُثمِر من خلال المشاركين ذوي الأولوية. إعادة تصميم الإجراءات التشارُكية حول العلوم والسياسات لتحقيق تبادل أكثر إنتاجيةً بين المُشاركين الأفراد، وتخطيط الأنشطة بما يلبي احتياجات صنّاع القرار ذوي الصلة (أو الوسطاء).
- ٩- اتخاذ الإجراءات التقييمية الهامّة على أساس هيكلي ومالي آمِن لضمان القدرة على تكييفها بما يستوفي مواجهة التحديات في المستقبل.
- ١٠- وضع مخرجات مكتوبة تتناسب مع احتياجات المُشاركين، وتعديل شكل المخرجات وتكرارها ومحتواها بما يتناسب مع اختلاف الجمهور في شتى السياقات والاستخدامات المحتملة. زيادة شفافية الدليل والعمليات بما يتوافق مع ذلك، وإتاحة منفذ مفتوح إلى البيانات الأساسية. دعم شرعية الدليل والثقة المحيطة به من خلال عمليات المراجعة.

الخاتمة

إنّ وجود ثغرات في الدليل أو بين الجهات الفاعلة المنخرطة في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات يعني أن النتائج المرغوبة لن تتحقق على الأرجح.

مع نمو المعرفة حول العمل الفعال بين العلوم والسياسات في العقود الماضية، طرأ تطوّر في ممارسة الأنشطة المتعلقة بالعلوم والسياسات. ويعكس هذا التطوّر اتخاذ الجهات الفاعلة الرئيسية أساليب ابتكارية وتجريبية في هيئات التفاعل بين العلوم والسياسات.

تتطلّب منظمات العلوم والسياسات وضع إجراءات تغيير مكرّسة لنماذج حَوكمتها بغرض إحداث أثر في المستقبل، ويشمل ذلك توفير المعلومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المُستدامة. ويلعب الدليل الذي تقدّمه دوراً أساسياً في خلق الإرادة السياسية لتطوير السياسات.

يقترح هذا التقرير على الدول الأعضاء، وعلى جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة البيانات والمعلومات والمعرفة والعمل، اتخاذ أدوات ومنهجيات مختلفة يمكن من خلالها سد الثغرات بين العلوم والسياسات، مع التشجيع على بذل التعاون بين هذه الشبكات.

References

Climate Centre (2017). IPCC agrees outlines for next climate assessment with 'stronger focus on risks and solutions. http://climatecentre.org/news/899/ipcc-agrees-outlines-for-next-climate-assessment-with-stronger-focus-on-risks-and-solutions2017.

Schiebinger, L. (2010). 'Gender, science and technology'. Expert Group meeting: Gender, Science and Technology. Paris, 28 September - 1 October. Stanford University. http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/gst_2010/Schiebinger-BP.-1EGM-ST.pdf.

United Nations Economic and Social Council (2016). Multi-stakeholder Forum on Science, Technology and Innovation for the Sustainable Development Goals: Summary by the Co-Chairs - Note by the President of the Economic and Social Council. High-level Political Forum on Sustainable Development Convened under the Auspices of the Economic and Social Council 20-11 July 2016. E/HLPF/6/2016. http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/HLPF/6/2016&Lang=E.

United Nations Environment Programme (2014a). Implementation of Paragraph 88 of the Outcome Document of the United Nations Conference on Sustainable Development. Nairobi. http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/12221/20.500.11822/Governing20%Council20%Decision2-2027%.pdf?sequence=1&isAllowed=y

United Nations Environment Programme (2014b). Resolution 4/1 Science-policy interface https://www.informea.org/en/decision/science-policy-interface#decision-body-field

United Nations Environment Programme (2016). Global Gender and Environment Outlook. Nairobi. http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/14764/20.500.11822/GLOBAL20%GENDER20%AND20%ENVIRONMENT20%OUTLOOK.pdf?sequence=1&isAllowed=y